أجـوبـــــة على أسئلة اقتصادية واجتماعية

(هذه أجوبة للأخ عصام العطار على أسئلة وجهتها إليه إحدى الصحف الأجنبية ســنة ١٩٦٢م .. ونعيــد نشرها الآن جواباً على بعض الأسئلة المتشابهة أو المقاربة التي يطرحها علينا بعض الإخوة القراء)

س- في سورية الآن يسار ويمين فمع أي الفريقين تقفون ؟

ج- إننا نقف مع الإسلام ولا نؤثر شيئاً على نظامه الخالد ، وهو دين وسط متميز لا يندرج تحت واحد من هذه العناوين ، وهو الذي يستطيع في المجال الاجتماعي والاقتصادي أن يحقق لبلادنا العدالة والتقدم ، ويحوّل الصدام القائم إلى تعاون مثمر ..

إنّ الإسلام -كما يظهر ذلك لأدنى تأمل- يمحو من حياة الإنسان والمجتمع التناقض الموهوم ، ويزيــل الــصراع المصطنع ، ويزاوج بين الروح والمادة ، والعقيدة والعقل ، والضمير والسلوك ، ويلائم بين المبادئ الثابتــة والتطــور السليم ، وبين نشاط الفرد ومصلحة الجماعة ، ويسمو بالناس إلى أن يجمعهم على الحق ، وعلى الخــير المــشترك ، وعلى المحبة والتعاون ، لا ينظر في ذلك إلى طبقة دون طبقة ، ولا يتحيز لفئة دون فئة ، ولا يجمح إلى يسار أو يمين ، بل يرتفع على الجميع ليحقق الخير للجميع

س- هل يمكن أن تبين لي مكان الناحية الاقتصادية في الإسلام ؟

ج- أود أن أقرر أولاً أن الإسلام دين يحدد علاقة الإنسان بالكون والحياة ، ويبين غايته من الوجود .. وأنــه لا يأخذ الأشياء أجزاء منفصلاً بعضها عن بعض ، وإنما يأخذها كُلاً شاملاً مترابطاً .. فليست الناحية الاقتصادية فيــه منفصلة عن الناحية الاجتماعية والسياسية ، ولا عن الأخلاق والعقيدة .. وهو لا يعالجها كشيء مــستقل ، وإنمــا يعالجها كجزء من كلّ ويرسم معالمها في حدود مقاصده وقواعده ونظرته الشاملة إلى الكون والحياة والإنسان ..

الإسلام إذن يضع الناحية الاقتصادية في إطارها الاجتماعي والإنساني الواسع ، وفي مكانها الطبيعي المناسب لها ، ويحفظ التوازن والانسجام بينها وبين غيرها ، ويضع لها من القواعد ما يضمن التقدم الاقتصادي والازدهار ، ويحقق في الوقت ذاته العدالة الاجتماعية والأهداف الإنسانية والخلقية النبيلة

س- هل يفسح الإسلام في نظامه الاقتصادي المجال لنشاط الفرد وإلى أي حد ؟ أم أنه يرى أن تكون الــسيطرة للدولة ؟ أم يترك مجالاً للدولة وللأفراد ؟ ..

ج- إنّ الإسلام لا يجعل تعارضاً بين مصلحة الفرد المشروعة ومصلحة المجتمع ، ولا بين حريته ونــشاطه وخــير الآخرين ، فكلّما انطلق الأفراد وأنشأوا عملاً جديداً أو فتحوا أفقاً مغلقاً أمكن أن يتوفر العمل لمن يحتاجه أو يطلبه ، وكلما زاد الدخل زادت الأجور وتيسرت الخدمات ، وانتفعت البلاد ..

والإسلام يريد أن يستفيد من الحوافز الشخصية والإمكانات والمواهب الفردية ، وأن يلائم في الوقت ذاتــه بــين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، وأن يحقق الفائدة للفرد والجماعة .. فهو يطلق الحرية في العمل ، ويشجع الجهــد الفردي ؛ ولكنه يضع لذلك قيوداً تمنع الجموح والضرر ، وتكفل مصلحة المجموع . ويمكنني أن أحدد بعــض هــذه القيود بالنسبة لوضعنا الحاضر بما يأتي :

١- أن تتناسق جهود الأفراد مع حاجات البلاد وأهدافها .

٢- أن تُسلَك الطرقُ المشروعة في العمل والكسب ، وألا يُطلب الربح بإلحاق الضرر بالآخرين .

٣- أن تُتَداول الثروة وألا تتركز وتُحبس في أيد قليلة .

٤- أن يُراقب العمل ، ويُمنع الاحتكار والاستغلال ، ويُحمى المستهلكون ، وتُضمن حقوق العمال .

٥- أن يُؤدّى ما أوجبه الله من حق في الأموال كالزكاة والنفقات .

سيطرة الدولة

أما أن تكون السيطرة للدولة وأن تتولى هي بنفسها العمل وتهيمن على سائر وسائل الإنتاج فهو أمر غير مقبــول .. ولا يؤدي إلى مزيد من التقدم والربح إن لم يرجع بالعجلات إلى الوراء ..

ونحن الذين نؤمن بالإسلام لا نأخذ الحياة تفاريق مختلفة متناقضة ، ولا نستطيع أن نعيش في نطاق الجزئيات وأن نفصل الناحية الاقتصادية عن الناحية الاجتماعية والسياسية ، وعن القيم الخلقية ، وعن العقيدة .. لأن الحياة عنــدنا كل مترابط متكامل ، ولذا فإننا ننظر أيضاً من زاوية أخرى غير الزاوية الاقتصادية إلى هذا الأمر ..

إذا تملكت الدولة سائر وسائل الإنتاج ، لم يعد هناك إلاّ أناس يخضعون للدولة ولنفوذ الدولة ويرتبطون بمعايشهم وبمستقبلهم ومستقبل أولادهم بإرادة الحاكم .. وهكذا يتحول الناس إلى عبيد بدل أن يكونوا أحراراً ، وإذا تحــول المواطنون إلى عبيد فقد ضاع كيان الأمة وانتصر أعداؤها في الداخل والخارج ..

إننا نؤمن بحرية الفرد **المشروعة** ، ونؤمن بقيمته وكرامته ومسؤوليته ، وبأنه ليس مجرد سن في آلة أو أداة في يد ، ونؤمن أيضاً بدور الحرية والإبداع الفردي في تطوير المجتمع علـــى الـــصعيد الفكـــري والاجتمـــاعي والـــسياسي والاقتصادي ، والصعود به إلى ما هو أفضل .

القطاع العام والقطاع الخاص

والذي نراه أن البلاد بحاجة إلى جهد الدولة وإلى جهد الأفراد ..

إنّ ثمة أشياء يجب أن تتولاه الدولة وجوباً ، وأشياء يحسن أن تكون بيدها ، فلا بد إذن من قطاع عام ومن قطاع خاص ..

ويمكن أن يندرج في القطاع العام المرافق العامة ومشروعات الخدمات الأساسية في حياة الشعب ، والمـــشروعات التي لا يجوز أن تتوخى الربح ، والمشروعات التي تتجاوز الإمكانات المحدودة أو لا تجد من ينهض بها .. ويبقى غـــير ذلك للقطاع الخاص وجهود الأفراد وبذلك تتكامل القوى ، ويستفاد من كل طاقة ومال .

التأميم

ونحن نقر مبدأ التأميم في المرافق العامة ، وفي الأشياء التي تدخل في القطاع العام وتقضي المصلحة بـــأن تتولاهـــا الدولة على أن يكون ذلك في حدود الضرورة والمصلحة البينة ، وعلى أن يعوض عنها بتعويض عـــادل . والقاعـــدة الشرعية في ذلك يُتَحمَّلُ الضررُ الخاص لدفع ضررٍ عام .

تدخّل الدولة خارج نطاق القطاع العام

ونحن نقر أيضاً تدخل الدولة خارج نطاق القطاع العام ، وحقها في المراقبة والتوجيه والتنظيم لجلب المصالح ودرء المفاسد ، والمساعدة على التقدم ، والحيلولة دون الاستغلال والاحتكار ، ولحماية حق العامل والمستهلك .

س- إنكم تنادون بالعدالة الاجتماعية فماذا تريدون أن تصنعوا لتحقيقها ؟

ج- لقد كنا تقدمنا باقتراح بقانون في أواخر (عهد المجلس)(*) يتضمن بعض ما نراه حدّاً أدنى لهذه العدالة ، ومـــا يمثل جانباً مما نهدف إليه في هذا المجال .. وهذا هو بعض ما جاء فيه :

مادة ١- يجب على الدولة توفير العمل لكل مواطن ليتمكن له من الكسب الشريف .

مادة ٢- أ- يجب على الدولة أن تضمن لكل مواطن لا يتوفر له العمل حداً أدنى من المعاش إن لم يكن له مورد .

ب- وكذلك يجب على الدولة كفالة كل مواطن لا يستطيع العمل لمرض أو عجز أو شيخوخة أو نحـــو ذلك إن لم يكن له ما يفي بضرورات حياته .

مادة ٣- على الدولة أن تساعد كل مواطن يقل دخله عن حاجته المشروعة ..

وقد ذكرنا في الأسباب الموجبة لما قدمناه ما يأتي :

إنّ ما قامت به الدولة من أجل العمال والفلاحين لا يكفي لحل مشكلة الحرمان والشقاء في بلادنا ، لأن الدولـــة قد تعطي العامل الأجر المكافئ ، والنصيب المقرر من الأرباح ولا يكفيه ذلك إن كان صاحب أســـرة كـــبيرة ، ولا يهيئ له أسباب العيش الكريم .. وكذلك يقال في المستخدمين وصغار الموظفين وأشباههم من الناس .

وثمة مواطنون آخرون هم أسوأ حالاً ممن ذكر .. مواطنون يعيشون معنا على أرضنا هذه ، ونلقاهم كل يـــوم في مدننا وقرانا وطرقاتنا ، مواطنون لا يجدون الطعام الذي يأكلون ، ولا الثياب التي يلبسون ، ولا يجدون المـــأوى ولا العلاج ، ولا يملكون أن يهيئوا لأبنائهم سبيل العلم والحياة المنتجة . وإنّ من الكفر بديننا الذي نؤمن به ، ومن العار على مجتمعنا الذي نعيش فيه ، ومن الدمار لمستقبلنا الذي نتطلع إليه أن تستمر هذه الحال .

إنّ في بلادنا الآن ظلماً يجب أن يزول وأن يحل محله ما أوجبه الله علينا من العدل والتعاون والتراحم ..

وليس يسوغ في شريعة الله أن تنفق الدولة الأموال في الكماليات وفيما يسخط الله أحياناً كثيرة ، وأن تنسى أبناء الشعب وتتركهم فريسة للجوع والعري والمرض والتشرد .

لقد جعل الله تعالى في أموال القادرين من الناس حقاً للمحرومين والمحتاجين .. فلتأخذ الدولة من أموال هؤلاء ، ولتقتطع من أصحاب المصانع والمزارع ومن الأثرياء والتجار ومن الرؤساء والوزراء والنواب وأصحاب الدخل الكبير هذا الحق وما يدفع الحاجة الماسة عن إخوانهم من أبناء الشعب ، ولتهيئ من الموارد الأخرى ما يلزم لهـــذا الأمـــر ، ليسلم لنا مجتمعنا ، وتشتد روابطنا ، وتتوفر لنا أسباب النمو والقوة والتقدم)

ولقد أدليت عقب تقديم هذا المشروع بتصريح قلت فيه : (إننا مصممون كل التصميم على أن نجعل من القانون المتقدم حقيقة واقعة لا مجرد أمل أو كلام على الورق . وقلت : إنّ الإسلام الذي نؤمن به عقيدة ومنهجاً في الحيـــاة عدل مطلق وهو لا يقبل الظلم الاجتماعي بحال من الأحوال . وقلت : إننا سنحارب الإسراف والتبذير ، ونعـــارض الإنفاق في الكماليات حتى يشبع كل فرد من أفراد الشعب ، ويجد السبيل إلى الكساء والمـــسكن والعلـــم والعـــيش الكريم ، وحتى تتوفر لبلادنا كل أسباب المنعة والقدرة على مجابهة الأعداء واسترداد الحق المغصوب)

هذا هو الحد الأدنى لما ننشده للشعب ، والمرحلة الأولى التي لا يُقبل فيها أي تهاون وتباطؤ ، والتي نتطلع عبرهـــا إلى ما وراءها .. إلى التقدم الحقيقي ..

إننا لا نرضى للشعب بمجرّد العيش والاستمرار في الحياة ، ولكننا نطلب له العيش الكريم الذي يتيح له أن يشعر بنفسه ، وبغاية وجوده ، وأن يحقق إنسانيته ، ويؤدي رسالته ، ويستفيد من ثمار الحضارة الخيرة المادية والمعنوية على السواء .

س- ما هي الوسائل التي تروها لتحقيق هذه الأهداف ؟

ج- إنّ من أهم هذه الوسائل في نظرنا :

١- أن يكون هنالك مخطط للتنمية مدروس ينظر إلى الأهداف الاجتماعية نظره إلى الأهداف الاقتـــصادية ، ويؤدي إلى الاستخدام الكامل وزيادة الدخل ..

٢- أن يعاد النظر في توزيع الدخل على أساس عادل تقل معه الفوارق ، ويرتفع الحد الأدنى لما يحصل عليـــه الفرد ، وأن يعترف للعمل والعامل بقيمتهما الأساسية التي قررها الله .

٣- أن تنظم جباية الزكاة ومصارفها حسبما قرر ذلك الشرع ، وأن يستفاد مما جعله الإسلام مـــن مـــوارد للتكافل الاجتماعي -ضمن حدوده التي رسمها- وهي موارد متعددة تعطينا أروع صورة للتكافل والتعاون ، وتجعـــل المجتمع الذي يحكمه الإسلام كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً ، وكالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى .

٤- أن يُوَظَّفَ (يُفْرَضَ) في أموال القادرين من الناس على حسب ثرواتهم ما يسد النقص فيما تقدم ، وما يقوم بالحاجات الضرورية للدولة والمجتمع .

٥- أن تُعفى الدخول الصغيرة من الضريبة ، وأن تُلغى الضرائب غير المباشرة الـــتي يحمـــل أعباءهـــا الفقـــير والمتوسط الحال ، وأن يُؤخذ بمبدأ الضريبة التصاعدية .

٦- أن يوضع مخطط واضح لمشروعات الخدمات ، وأن يعمل على إنجازها بأقصى مـــا يمكـــن مـــن الجـــد والسرعة ، حتى تتهيأ لأبناء الشعب جميعاً أسباب الصحة والعلم ويتوفر لهم -مهما نأت أمكنتهم- الماء ، والكهرباء، والسكن المناسب ، والطرقات الصالحة ، ووسائل النقل .. وأن يكون البدء بالأرياف والقرى البعيدة ، وأن تعطـــى الأولية للفلاحين والعمال والفقراء العاجزين عن الوصول بإمكاناتهم الخاصة إلى ما يحتاجون إليه .

وثمة وسائل أخرى لا أحب أن أطيل بتعدادها الآن ، ولكنني أود أن أشير في معرض الحديث عن العدالــة الــتي يحققها الإسلام إلى أمور :

١- إذا كان التشريعات الحديثة قد أعطت العمال والفلاحين ما أعطتهم من الحقوق تحــت وطــأة الــضغط والتكتل ، وإذا كان من الناس من يشايع مطالب العمال والفلاحين تزلفاً لهم وطمعاً في تأييدهم ، وينسى غيرهم من المستضعفين المتفرقين الذين لا يخشى بأسهم ، ولا يرجى نفعهم ، فإن عدالة الإسلام إنما تنبع من روحه ، وتتجسد في تعاليمه ، وترتبط بوجوده ، وتنصف الضعفاء قبل الأقوياء ، وتفتح لهم أبواب الحياة والكرامة والخير ، وتبسط ظلــها الوارف على الجميع ، ولا تختلف باختلاف الزمان ولا الظروف .

٢- يعتمد الإسلام في تحقيق العدالة على إيمان المؤمنين وضمائرهم وتربيتهم الخلقية كما يعتمد على التشريع .. فليست عدالة الإسلام مجرد نظام خارجي يقبل أو يرفض ، ويُتَمَثَلُ له أو يُتَهَّربُ منه ، ويقال فيه : حق أو باطــل ، ولكنها دين يستقر في القلوب ، ويتكيف به السلوك ، ويواكبه القانون ، ويراه الفرد المؤمن طريقاً إلى الجنة أو النار إن التزمه أو حاد عنه .. وإن الفرد المؤمن ليؤدي للمجتمع حق الله وهو يشعر شعور العابد في المحــراب .. وهيهــات هيهات أن يلحق الإسلامَ في ذلك نظام !

٣- ليست العدالة الاجتماعية في الإسلام مجرد عدالة مادية تهيّئ للفرد مجرد العيش المادي ، ولكنها أيضاً عدالة معنوية تصون له حريته ، وتحفظ له حقه وكرامته ، وتعطيه مكانه اللائق في المجتمع ، وتحميه أن تطغى أية قوة عليه ..

إنّ أصغر عامل أو فلاح في أبسط معمل أو حقل له في نظر الإسلام حرمة أكبر رئيس في أضخم قصر .. وعند الله عزَّ وجلَّ لا يتفاوت الناس بثرواتهم وعصبياتهم ومناصبهم ولكن يتفاوتون بما في قلوبهم من الإيمان وبما يكون في أعمالهم من الإخلاص والاستقامة والخير .

٤- العدالة الاجتماعية في الإسلام أمر مطلوب لذاته ، وهو أيضاً وسيلة لتحرير الإنسان ، وإطلاقه من إســار الحاجات المادية ، ليأخذ مكانه في الحياة كإنسان مسؤول ، ويؤدي دوره على مسرح الوجود ، ويبلغ بطاقاته غايــة المدى ، ويحقق الغاية التي أوجده من أجلها الله عزَّ وجلّ .. وهذا فرق ما بين الإسلام وبين بعض المذاهب المادية التي لا تنظر إلى ما وراء المادة ، ولا تطلب للإنسان في أبعد ما تطلبه أكثر مما يمكن أن يناله الحيوان المدلل .

(*) في سورية .. وهو آخر مجلس نيابي سوري منتخب قبل قيام الحكم العسكري الدكتاتوري